

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/Sub.1/58/15*
11 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٤ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المحفّل الاجتماعي

التقرير الذي قدمه الرئيس المقرر، السيد خوسيه بينغوا، عملاً بقرار اللجنة
الفرعية ٨/٢٠٠٥ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦**

* عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"، اضطلع المجلس بجميع ولايات لجنة حقوق الإنسان وآلياتها ومهامها ومسؤولياتها، بما في ذلك اللجنة الفرعية، اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتبعاً لذلك، استعيض عن سلسلة الرموز E/CN.4/Sub.2/، التي كانت اللجنة الفرعية تقدم في إطارها تقاريرها إلى لجنة حقوق الإنسان السابقة بسلسلة الرموز A/HRC/Sub.1/ اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

** تُعمّم مرفقات هذه الوثيقة باللغة الأصلية فقط.

موجز

يوجز هذا التقرير مناقشات وتوصيات المحفل الاجتماعي الرابع المعقود في جنيف في ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وعملاً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان رقم ٨/٢٠٠٥ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، ركز المحفل الاجتماعي الرابع على موضوع "مكافحة الفقر، والحق في المشاركة: ودور المرأة"، وعلى مسألة إسداء مشورة الخبراء إلى اللجنة الفرعية مستقبلاً. وإضافة إلى خبراء اللجنة الفرعية الأعضاء في المحفل الاجتماعي، حضر الاجتماع وشارك في المناقشات ممثلون من الدول الأعضاء والدول المراقبة، ومن عدة وكالات متخصصة، ومن منظمات دولية ومنظمات غير دولية، ومن المجتمع المدني.

وتضمن اليوم الأول من المحفل الاجتماعي حلقتي نقاش تحت عنوان "تأنيث الفقر: الأسباب والآثار والحلول"، و"المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة". وكان من بين المشاركين ممثلون من المنظمات الأهلية، وأخصائيو الشؤون الجنسانية من مختلف المنظمات الدولية. وتلا كل من حلقتي النقاش جلسة نقاش عامة. وترد في هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه المناقشات.

وأتى اليوم الثاني، كرسّت جلسة الصباح لمناقشة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن "الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء"، الذي أعده فريق الخبراء المخصص المعني بمسألة ضرورة وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. وركزت جلسة بعد الظهر على تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦ الذي دعا فيه المحفل إلى الإسهام في ورقة اللجنة الفرعية عن اللجنة الفرعية الذي تعرض فيها رؤيتها وتوصياتها فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً. وقد أجمع أعضاء المحفل والمشاركون، على أن المحفل الاجتماعي بصفته هيئة مفتوحة وفريدة من نوعها أتت بمنظور جديد وأفكار جديدة إلى منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ينبغي الحفاظ عليها في إطار المجلس الجديد وآلياته المتعلقة بإسداء مشورة الخبراء مستقبلاً.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٣-١		مقدمة -
٤	١٢-٤		أولاً - تنظيم الدورة وافتتاحها
			الجزء الأول: مسألة العام المواضيعية
٦	٢٦-١٣		ثانياً - الجلسة ١: تأنيث الفقر: الأسباب والآثار والحلول
٩	٤٨-٢٧		ثالثاً - الجلسة الثانية: المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة
١٥	٨٢-٤٩		رابعاً - الجلسة ٣: الاستنتاجات والتوصيات
١٥	٦٤-٤٩		ألف - الاستنتاجات
١٧	٨٢-٦٥		باء - التوصيات
			الجزء الثاني: المبادئ التوجيهية
			خامساً - الجلسة ٤: مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية "الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء"
١٩	٨٩-٨٣		الجزء الثالث: الرؤيا والتوصيات فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً
			سادساً - الجلسة ٥: "الرؤيا والتوصيات فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان: مستقبل المنتدى الاجتماعي"
٢١	٩٢-٩٠		ألف - الاستنتاجات والتوصيات
٢٢	١٠٦-٩٣		

Annexes

٢٥		List of documents	.I
٢٦		Programme of the Social Forum	.II
٢٩		Compilation of information - previous Social Forum sessions	.III
٣١		List of participants	.IV

مقدمة

١- المحفل الاجتماعي مبادرة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أذن مقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ للجنة الفرعية أن تعقد المحفل الاجتماعي. وأوصى مقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن للجنة الفرعية أن تعقد، في جنيف، محفلاً سنوياً فيما بين الدورات يُعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُعرف باسم "المحفل الاجتماعي". وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصية في مقرره ٢٦٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبناء على ذلك تم عقد المحفل الاجتماعي سنوياً منذ عام ٢٠٠٤. وحتى اليوم، تم تنظيم ثلاث دورات للمحفل الاجتماعي في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ سبقها اجتماع تمهيدي في عام ٢٠٠١.

٢- واعتمدت اللجنة الفرعية، في دورتها السابعة والخمسين، القرار ٨/٢٠٠٥ الذي قررت فيه أن يكون الموضوع الذي سيتناوله المحفل الاجتماعي الرابع هو "مكافحة الفقر والحق في المشاركة: دور المرأة".

٣- وقرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تمديد جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك المحفل الاجتماعي. وقرر مجلس حقوق الإنسان أيضاً أن يسهم المحفل الاجتماعي بورقة للجنة الفرعية "عن سجل اللجنة الفرعية تعرض فيها رؤيتها وتوصياتها فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً، على أن تقدمها إلى المجلس في عام ٢٠٠٦".

أولاً - تنظيم الدورة وافتتاحها

٤- عقد المحفل الاجتماعي الرابع في يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بجنيف، أثناء انعقاد دورة اللجنة الفرعية الثامنة والخمسين. وشارك فيه أعضاء المحفل الاجتماعي وخبراء اللجنة الفرعية التالية أسماؤهم وفقاً لمقرر اللجنة الفرعية، ١١٣/٢٠٠٥: السيدة كريستي إمبونغو والسيد إبراهيم سلامة (المجموعة الأفريقية)، والسيدة شين - سونغ تشونغ والسيد عبد الستار (المجموعة الآسيوية)، والسيدة أنطوانيللا - يوليا موتوك (مجموعة أوروبا الشرقية)، والسيد خوسيه بينغوا (مجموعة أمريكا اللاتينية)، والسيد مارك بوسويت والسيد غودموند ألفريدسون (مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى). ودعي السيد يوزو يوكوتا إلى تقديم عرض.

٥- حضر الدورة أعضاء اللجنة الفرعية ومراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات أخرى والمنظمات غير الحكومية. وترد قائمة الحاضرين في المرفق الرابع من هذا التقرير.

٦- وتألف المحفل الاجتماعي من خمس جلسات. وقد كُرس اليوم الأول منه (الجلسات من ١ إلى ٣) لموضوع المرأة والفقر. وتناولت حلقة النقاش الأولى موضوع: "تأثير الفقر: الأسباب والآثار والحلول". وتناولت حلقة النقاش الثانية موضوع "المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة"، وركزت كل واحدة منهما على مجالين مرتبطين هما: "المرأة والعمل"، و"تمكين المرأة من خلال المشاركة". وعقدت الجلسة الثالثة متخذة شكل جلسة عامة ونوقشت فيها مشاريع الاستنتاجات والتوصيات. وعقدت الجلستان ٤ و ٥ في اليوم الثاني. واتخذت الجلسة الرابعة شكل حلقة مناقشة ركزت على "مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء"، الذي أعده فريق

الخبراء المخصص المعني بمسألة ضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. وركزت الجلسة ٥ على "الرؤيا والتوصيات بشأن تقديم مشورة الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان: مستقبل المحفل الاجتماعي". وترد قائمة بالوثائق الأساسية في المرفق الأول من هذا التقرير، ويرد برنامج المحفل الاجتماعي في المرفق الثاني.

٧- وكانت أفرقة المناقشة مشكلة كالتالي:

(أ) الجلسة الأولى: تسيغا غايم (الاتحاد الوطني للمرأة الإريتري)، وجوانا كوخ (الاتحاد العالمي للمرأة الريفية)، وكالياني مينون - سين (جاغوري، الهند)، وأنا ماريا أولميدو راموس (منظمة الفرنسييسكان الدولية بغواتيمالا)؛

(ب) الجلسة ٢: إيديث بلانتين (الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية)، وتيريزا جينتا - فونس (البنك الدولي)، وميري كوار (مكتب العمل الدولي)، وسعدية الزهيد (المنتدى الاقتصادي العالمي)؛

(ج) الجلسة ٤: خوسيه بينغوا (عضو في المحفل الاجتماعي)، وبيتر بروف (الاتحاد العالمي للوثري)، ويوزو يوكوتا (عضو اللجنة الفرعية)، وتيري فيلار، الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع.

٨- افتتحت المحفل الاجتماعي نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة مير خان ويليامز. وأكدت على الدور الهام الذي يقوم به المحفل بمنح فرصة مناقشة آثار الفقر والحرمان على أعمال حقوق الإنسان فيما بين ممثلي أضعف الفئات حالاً، والمجتمع المدني، والدول والمنظمات الحكومية الدولية. وكان من المقرر أن يحلّل موضوع هذه السنة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة منها الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع المفرط)، والهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، إذ إن المساواة بين الجنسين مسألة جوهرية لتحقيق تلك الأهداف. وثمة وسائل عديدة كانت متاحة لتحسين وضع النساء اللاتي يعشن في فقر، ولكسر حلقة الفقر. وإضافة إلى تكريس جهود خاصة لمسألة مراعاة المنظور الجنساني، قامت الأمم المتحدة ووكالاتها بتعزيز وإنفاذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الضروري الآن تعزيز تحقيق تلك الأهداف. وذكرت بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ما زالت ملتزمة التزاماً قوياً بالقضاء على التحديات التي تقوض مكافحة الفقر، وخاصة منها تلك التي تمس المرأة. وأوضحت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تشكيلة المحفل المتنوعة تعكس الحاجة إلى إقامة شراكة واسعة من أجل مكافحة الفقر وتعزيز حقوق المرأة. وشجعت منظمات القاعدة الأساسية، والدول والمنظمات الحكومية الدولية على تكميل جهود بعضها البعض.

٩- ووفقاً لقرار اللجنة الفرعية ٨/٢٠٠٥، دُعيت رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى تقديم عرض، لكنها لم تتمكن من الحضور.

١٠- تم انتخاب السيد بينغوا رئيساً.

١١- وتولى السيد بينغوا الرئاسة، ثم وجه الشكر إلى نائبة المفوضة السامية على كلمتها وعلى إثارتها انتباه المشاركين إلى عدد من المسائل والتحديات. ثم استعرض بإيجاز الأحداث الأخيرة التي صاحبت تنظيم المحفل

الاجتماعي وخاصة عدم التيقن فيما يتعلق بإصلاح لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية. وكما وجه الشكر إلى الأمانة على تنظيمها للمحفل في فترة وجيزة كهذه. وذكر المشاركون بأن الفقر نادراً ما تم تحليله في علاقته مع حقوق الإنسان على النحو الذي تم في المحفل الاجتماعي، وإن كان موضوعاً حاضراً في جل المناقشات الدولية. إذ تمثل الفجوة المتزايدة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، وسوء توزيع الثروات وزيادة الفقر في المناطق الريفية مشاغل ذات أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء المحفل. وذكر بأن اختيار موضوع هذه السنة، المرأة والفقر، يستند إلى ظاهرتين تبعثان على القلق. الأولى، أن الفقر يمس النساء والفتيات أساساً نظراً لأن العديد من أشكال التمييز يجعلهن أكثر ضعفاً. والظاهرة الثانية أن معظم الأحداث التي تنظم لمناقشة موضوع المرأة والفقر على الصعيد الدولي نادراً ما تتضمن النساء الفقيرات أو منظمات القاعدة الأساسية التي في إمكانها أن تمثلهن. ودعا المشاركون إلى المساهمة بنشاط في الجلسات بأفكارهم وتعليقاتهم بشأن تأنيث الفقر.

١٢ - اعتمد جدول الأعمال المؤقت (A/HRC/Sub.1/58/SF/1).

الجزء الأول: مسألة العام المواضيعية

ثانياً - الجلسة ١: تأنيث الفقر: الأسباب والآثار والحلول

١٣ - دعا الرئيس، الذي أدار الجلسة، السيدة تشونغ إلى تقديم ورقتها حول موضوع: "التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفقر والفقر المدقع" (A/HRC/Sub.1/58/SF.3). وأوضحت السيدة تشونغ أن مصطلح "تأنيث الفقر" يشير إلى حالة تزايد نسبة النساء اللواتي يعشن دون خط الفقر. وقد أخذ مفهوم تأنيث الفقر في الحسبان مؤشرات كمية ونوعية، مثل الفقر المرتبط بالدخل والحوافز المؤسسية المترسخة، على التوالي. وتساعد المؤشرات الاجتماعية مثل مدى إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ومعدلات وفيات الأمهات، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، وإمكانية الحصول على أرض أو على فرص عمل، وفوارق الأجور، على إيضاح أسباب سقوط النساء في دوامة الفقر.

١٤ - وحذرت السيدة تشونغ بضرورة معالجة الأسباب الجوهرية العميقة لتأنيث الفقر وليس فقط الآثار الظاهرة لهذا الفقر. ومن بين العوامل التي تساهم في تأنيث الفقر، التحيز ضد المرأة في التشريعات الوطنية وفي الهياكل المؤسسية، وفي توزيع السلطة وفي عمليات صنع القرارات. كما يمكن أن تُعزى حالة كثير من النساء إلى النموذج الاقتصادي الكلي المهيمن الذي يعطي للنمو أولوية على تحقيق المساواة والحقوق والتنمية المستدامة. ثم ركزت على أن عبء آثار العولمة الاقتصادية يقع أساساً على كاهل المرأة.

١٥ - وتطرق العديد من المبادرات العالمية التي روجتها الأمم المتحدة إلى مسألة المرأة والفقر. ومن بين هذه المبادرات، ذكرت السيدة تشونغ منهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وركز استعراض تنفيذ اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية للعقد على أن إمكانية حصول المرأة والشباب على الموارد المالية بواسطة التمويل الصغير، حظيت بنجاح خاص في القضاء على الفقر. وقد اعترف الأمين العام، في تقريره بشأن العقد، بأن عدم المساواة بين الجنسين يشكل حاجزاً رئيسياً أمام إحراز تقدم صوب الحد من الفقر، كما شدد الأمين العام في تقريره على أنه يمكن للنساء، إذا تم تمكينهن، أن يشكلن القوى الأكثر فعالية المحركة للتنمية. كما ذكرت السيدة تشونغ المشاركون بالدور الذي تقوم به اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القضاء على الفقر وضمان حقوق المرأة. وبأنه يجب الاعتراف بالمساواة بين الجنسين باعتبارها ضرورية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، وبوجه خاص تحقيق الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع المفرط. وأن ثمة حاجة لوضع استراتيجيات يعزز بعضها بعضاً من أجل تحقيق الأهداف، لا سيما فيما يتعلق بالهدفين ١ و ٣، للنجاح في التخفيف من تأنيث الفقر.

١٦- وأوضحت السيدة تشونغ أن تحقيق مشاركة المرأة في برامج وضع استراتيجيات الحد من الفقر والشؤون العامة ما تزال تواجه تحديات عديدة. فقد أصبحت استراتيجيات الحد من الفقر تشكل الأداة الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان المنخفضة الدخل. وللأسف وبالرغم من أن البنك الدولي قد أكد، أن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة تشكل عنصراً أساسياً في كل مرحلة من مراحل استراتيجية الحد من الفقر، إلا أن مشاركة المرأة ما زالت محدودة. وذكرت السيدة تشونغ المشاركين بأن نهج التنمية القائم على المشاركة يتطلب التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، مثل حق تكوين الجمعيات، وحق التجمع، وحرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات. ومما يعرقل المشاركة أيضاً انتهاك حقوق الإنسان، وخاصة بممارسة العنف ضد المرأة. وبالتالي، فإن تهيئة بيئة تمكينية أمر أساسي لتحقيق التخفيف من حد الفقر.

١٧- وتحديث بعد ذلك السيدة غايم، ممثلة الاتحاد الوطني للمرأة الإريتريّة، وهي منظمة غير حكومية تركز أعمالها لتحسين مستوى معيشة المرأة الإريتريّة من خلال الدعوة والتدريب والتمكين الاقتصادي. وذكرت المشاركين أن الفقر في منطقة جنوب الصحراء ناجم عن مجموعة من العوامل، من بينها الأخطار الطبيعية (مثل الجفاف) والحرب، إلى جانب الأمية، وسوء المرافق الصحية، والممارسات التقليدية مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبأن عبء ذلك يقع في معظمه على عاتق المرأة التي عانت من الفقر بشكل متزايد.

١٨- وشددت على أن إطار القواعد وإن كان يعزز المساواة بين المرأة والرجل فإن إعماله قد لا يراعي المنظور الجنساني، وبالتالي يسفر على التمييز. فازداد تأثر المرأة بالفقر نتيجة لذلك، كما في حالة محدودية إمكانياتها في الحصول على الأرض أو حتى انعدام هذه الإمكانية. ففي إريتريا، حرت محاولات تملك الأرض لرب الأسرة (وهو رجل في معظم الحالات) بغض النظر عن المساواة المنصوص عليها في قانون الملكية. وفي هذا الصدد، نظم الاتحاد الوطني للمرأة الإريتريّة تمريناً للموظفين القانونيين للدفاع عن حق المرأة في تملك الأرض. وذكرت السيدة غايم بأن عبء عدم المساواة يقع في معظمه على عاتق النساء والفتيات اللواتي لا يتمتعن بإمكانية الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل، أو إلى التعليم أو الصحة. وأوضحت أن المشاريع المحلية التي ينفذها الاتحاد الوطني للمرأة الإريتريّة، من شأنها أن تعالج مسألة تأنيث الفقر وأدوار الجنسين التمييزية. وأن المشروع الذي كان يستهدف المرأة، قد زاد من فرص وصول الفتيات إلى التعليم وعزز الأنشطة المدرة للدخل. وبالتالي فقد حسن من ظروف المرأة وأسرقتها بصفة عامة.

١٩- أما السيدة كوخ، ممثلة الاتحاد العالمي للمرأة الريفية، فركزت في عرضها على دور المرأة وعلى الوضع الصعب الذي تعيشه ولا سيما في المناطق الجبلية والريفية. فالمرأة تقوم بدور حيوي داخل الأسرة، والمجتمع والبلد، ومع ذلك فهي ما زالت تشكل فئة مهمشة. واستناداً إلى تجربة المنظمة، يشكل تمكين المرأة شرطاً لا بد منه لتعبيرها عن مشاغلها. وأكدت المتحدث أيضاً على أن الأنشطة المدرة للدخل، وإنشاء الشبكات، والتدريب والتعليم، تمثل العناصر الأساسية لضمان تمكين المرأة. وتساءلت السيدة كوخ عن سبب إخفاق التدابير القانونية وتدابير السياسات العامة في تضيق الثغرة الفاصلة بين الجنسين في مجال الفقر. وأشارت إلى أن التعليم والتدريب

أمران أساسيان لإيقاف دوامة الفقر، وإقامة الاستقرار السياسي والسلام. وأنه لا بد من الملكية المحلية من أجل إقامة شراكات مع الجهات صاحبة المصلحة. وأشارت إلى أن المشاريع من قبيل المشروع الذي نفذته الاتحاد العالمي للمرأة الريفية تحت عنوان "أرسلوا بقرة إلى الهند وإلى أفريقيا"، الذي يستهدف المرأة في المناطق الريفية، من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز مهارات المرأة، وزيادة الدخل، وتقليل العنف المنزلي. وختمت عرضها بأن الفقر هو السبب في الهجرة من المناطق الريفية والجبلية، والاتجار بالنساء والأطفال، وسوء الأحوال المعيشية للنساء في المناطق الريفية والجبلية.

٢٠- وأعطى الرئيس الكلمة بعد ذلك إلى السيدة مينون - سين ممثلة منظمة جاغوري الهندية. فركزت على أن حقوق المرأة يقوضها الفقر وأن الفقر إنكار لحقوق الإنسان. ورغم أن الخطابة عن حقوق المرأة تتكرر في جميع البلدان، فإن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الوطنية تحيد عن هذه الحقوق لدى تنفيذها. وقد كان ذلك نتيجة لصياغة سياسات الاقتصاد الكلي بمعزل عن الفئات الضعيفة. وغالباً ما تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، الذي غالباً ما يساهم في عزل الفئات الضعيفة. وبخاصة تلك المنحدرة أصلاً من المناطق الريفية. وحتى اليوم، مع الأسف، لم يتمكن الناشطون من تحدي تنفيذ هذه السياسات. ونتيجة لعمليات التجميل والإصاح والتظيف التي اضطلعت بها المدن، غالباً ما تم ترحيل الفقراء الحضريين إلى أحياء بائسة على أطراف المدن حيث لا يمكن رؤيتهم. ويعاني فقراء المدن المنحدرين من أصل ريفي من تهميش مزدوج، لكونهم لا ينتمون إلى الحضر ولكونهم ينتمون إلى فئة ضعيفة (مثل الأقليات أو المجتمعات الدينية). وإلى جانب تهميشهم، نشأت ظاهرة عامة تجرم الفقراء وتحرمهم من حقوقهم الأساسية عندما يعيشون في المدن. وذكرت بأن الحرمان من الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية في المدن يُعرض الفقراء أيضاً للحرمان من التمتع بحقوقهم الأساسية، بالحد، مثلاً، من إمكانية حصولهم على الماء.

٢١- واستناداً إلى تجربة المنظمة، تساءلت السيدة مينون - سين عن فعالية صياغة الموضوع بمصطلح تأنيث الفقر، إذ إن ذلك يسهم في عزل قضايا المرأة ويحصرها في برامج وصناديق هامشية. وحُثت على عدم حصر المداولات بشأن المرأة وبشأن الفقر في مساحة محدودة، وعلى معالجة أسباب الفقر مباشرة. وشددت على أن الدول وإن كانت قد اعتمدت في قوانينها تدابير لتحسين ظروف المرأة، لهذه التدابير إلا أنه من النادر مناقشة التنفيذ الفعال. وأشارت السيدة مينون - سين إلى أن المرأة في الهند قد استفادت بقدر كبير من الحق في الحصول على المعلومات، وهذا يمنح المواطنين فرصة معرفة ما تفعله الحكومة نيابة عنهم. ومن منطلق اطلاعها على المعلومات الرسمية، تحدت المنظمات النسائية الممارسات العرفية وزادت من الشفافية.

٢٢- ودعا الرئيس السيدة أولميدو راموس، ممثلة منظمة الفرنسييسكان الدولية إلى تقديم عرضها. فتناولت السيدة أولميدو راموس أسباب عدم المساواة بين الجنسين وآثاره. وأشارت إلى سببين اثنين من الأسباب الأساسية لعدم المساواة هما التفاوت بين الجنسين وتعصب الرجل، مما يسفر عن التمييز القائم على التفرقة بين الجنسين وتهميش المرأة والفتاة داخل الأسرة. ويتجسد ذلك أيضاً في معدل الحضور المدرسي. وثمة مصدر آخر لعدم المساواة بين الجنسين وهو إبعاد المرأة عن الحياة الاجتماعية. فالمرأة لا تشارك في عملية اتخاذ القرارات ولا تُطبق حقوقها في مجال العمل، والمجالات الاقتصادية، والسياسية والثقافية. ففي ما يتعلق بحقوق العمل، تعاني المرأة من تمييز خاص يتجسد في أوجه التفاوت في الأجور، والتحرش الجنسي وضيق سبل الوصول إلى العدالة. ونتيجة لذلك ازداد تأثير

تعرض المرأة بالفقر والظلم والعنف. ومن بين العوامل التي تزيد من ضعف المرأة، ذكرت السيدة أولميدو راموس نقص الخدمات التعليمية والصحية، والتمييز، والتهميش والقمع. وحددت السبب الثالث لعدم المساواة بين الجنسين بأنه إحساس المرأة بالنقصان. ونتيجة ذلك لا تتمتع الأسر ببيئة تمكينية، ويفتقر الأطفال إلى التعليم الضروري وإلى متابعة الوالدين الذين يضطرون إلى التخلي عنهم في الشوارع أو حبسهم داخل البيت أثناء أوقات العمل، أو يجبروهم على العمل في سن مبكرة. وقدمت منظمة الفرنسييسكان الدولية الدعم "لتدريب شمولي"، استهدف النساء والفتيات الضعيفات اللاتي عانين من الاستغلال الجنسي.

٢٣- وركز الرئيس على أهمية العروض السابقة من حيث أنها تمثل أصوات الأشخاص العاملين في الميدان مع النساء الفقيرات. واتفق مع غيره من المتحدثين فيما يتعلق بالتشديد على أهمية الحق في الحصول على المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالحق في المشاركة.

٢٤- ثم أعطى الرئيس الكلمة للمشاركين. وعبر العديد من المشاركين عن تأييدهم للتركيز على أسباب الفقر الجذرية، بما في ذلك الثقافة والتقاليد. وفي هذا الصدد، أشارت ممثلة منظمة الصكوك الدولية من أجل نساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين، إلى أن نساء الشعوب الأصلية غالباً ما تُعانين من التمييز من ثلاثة جوانب، من حيث أنهن نساء وفقيرات وينتمين إلى الشعوب الأصلية.

٢٥- وأثار السيد سلامة مشكلة إدماج حقوق الإنسان في سياسات الاقتصاد الكلي وفي أعمال الجهات الفاعلة مثل البنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية الممولة. واستناداً إلى هذا، ركزت السيدة تشونغ على أن المناقشة حول الروابط القائمة بين القانون الدولي للتجارة، والعملة، والسياسات الاقتصادية التحررية الجديدة، والفقر وحقوق الإنسان ما تزال قيد التطور. وأيدتها السيدة أولميدو راموس التي أشارت إلى أن الأحكام الاقتصادية المتضمنة في الاتفاقات الدولية، مثل مشروع الاتفاق المتعلق بالتجارة الحرة للأمريكتين، يمكن أن تسبب مزيداً من الفقر فيما بين الفقراء. واقترحت السيدة تشونغ إمكان استخدام أدوات مثل تقييم أثر حقوق الإنسان، وتقييم الأثر الجنساني، التي صاغها البنك الدولي، لتوجيه عمليات وضع السياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبحال الاقتصادي. وأضافت أن الأمم المتحدة، إذ يساورها القلق بشأن آثار الشركات عبر الوطنية على حقوق الإنسان، حاولت صياغة مدونة لقواعد السلوك، لكن انعدام توافق الآراء أدى إلى تجميد العملية.

٢٦- وفي معرض الإجابة عن سؤال ممثلة الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، أوضحت السيدة كوخ أن نساء الحضريات واجهن مزيداً من الصعوبات والعراقيل، بسبب ضعف إمكانياتهن في الوصول إلى التعليم والصحة والعمل. كما أن للكوارث الطبيعية آثار سلبية بوجه خاص على مجتمعات المناطق الجبلية والريفية الفقيرة في البلدان الفقيرة. وختمت السيدة مينون - سين بالتشديد على أهمية وضع معايير لحقوق الإنسان.

ثالثاً - الجلسة الثانية: المرأة والعمل والتمكين من خلال المشاركة

المرأة والعمل

٢٧- ترأس جلسة بعد الظهر السيد ستار وبدأ بعرض قدمته السيدة كوار والذي يبين موقف مكتب العمل الدولي بالنسبة لتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والعمل. وأن مكتب العمل الدولي يعتبر العمل عاملاً أساسياً

في تعزيز تمكين المرأة. وأن جوهر التمكين يكمن في مقدرة المرأة على السيطرة على مصيرها، وبالتالي تحتاج المرأة إلى سبل وصول متكافئة إلى الحقوق والموارد والقدرات وإعمال هذه الحقوق. وشددت السيدة كوار على أن هناك نهجين فيما يخص العمل، أحدهما نهج يفضل المساواة (يعالج حالات عدم المساواة ويتأكد من أن السياسات والإجراءات لا تزيد وضع المرأة تفاقمًا في سوق العمل)، والثاني نهج يعزز الفعالية (وهو يعالج الاحتياجات الخاصة للمرأة وضمان توافقها مع بيئة العمل). وفي كلا النهجين يجب اعتبار المرأة فاعلاً وعاملاً، وليست متلقية ومستفيدة. وعلى المستوى العالمي، هناك قوتان تعترضان حالياً المساواة بين الجنسين في مجال العمل: الثغرات الباقية بين الجنسين في مؤشرات الفقر والعمل وزيادة حدة التنافس العالمي الذي أنشأ أنماطاً وظروفاً جديدة في مجال العمل. وكما أشار المتحدثون السابقون إلى ذلك، شددت ممثلة مكتب العمل الدولي على أن النمو الاقتصادي الذي تسعى البلدان إلى تحقيقه على المستوى الوطني من شأنه أن ينشئ تحديات جديدة ويحقق في الحد من الفقر. وقد اعترف مكتب العمل الدولي في جدول أعماله أن حقوق العمل هي من حقوق الإنسان ويلزم تطبيقها بدون تمييز بين المرأة والرجل، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وبإيجاز، فإن المرأة في سوق العمل تعاني بصفة خاصة من معدلات البطالة المرتفعة، ومن الأجور المنخفضة ومن العزل (تهيمن المرأة على القطاع الاقتصادي غير الرسمي).

٢٨- وأشارت السيدة كوار إلى أنه ينبغي أن تؤخذ الأنماط الاقتصادية الجديدة في الحسبان، أي: التكامل الاقتصادي العالمي واقتصاد الرعاية. فقد أثر تحرير التجارة على المرأة وأدى بصفة عامة إلى عدم التوازن بين الجنسين. لكن التجارة قد ساعدت أيضاً المرأة بإنشاء فرص عمل جديدة. وعلى عكس ذلك، فقد كان لتحرير الخدمات العامة تأثيراً سلبياً بوجه خاص على المرأة، ولم يترجم النمو الاقتصادي دوماً إلى توسع في الاقتصاد الرسمي نتيجة للمرونة المتزايدة في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كان للتحرير والعمولة أثر سلبي على المرأة بدم الأسواق التقليدية بسبب القوانين والقيود الجديدة. ومضت المتحدثة في حديثها مفسرة أن العمل بدون أجر في اقتصاد الرعاية يمثل أكبر مساهمة للمرأة في الاقتصاد، في حين تظل ظروف عمل الرعاية مقابل أجر سيئة وتظل الأجور منخفضة. ومن المهم أن العاملين في المنازل يظلون ضعفاء، وغالباً ما يعملون في ظل ظروف عمل إجبارية. وفي حين يعد هذا المجال من مجالات الاقتصاد العالمي الآخذة في التوسع، فإن السياسات الاجتماعية لم تسير هذا المنحى. إن تأنيث الهجرة الذي أسفرت عليه عمالة الرعاية التي أنشأها السكان المسنون الأوروبيون، قد وفرت في الوقت نفسه فرصاً للتمكين، بيد أنها وفرت كذلك فرصاً للإساءة والتمييز.

٢٩- وواصلت السيدة كوار تقديم عرضها بالتركيز على أفضل الممارسات فيما يخص التدابير المتخذة في مجال المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني. وأكدت أن ليس ثمة حل واحد يطبق على جميع البلدان، لكن هناك وصفات كثيرة. فتحسين ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي يستلزم نهجاً شمولياً يركز ليس على الحماية الاجتماعية فقط، بل وأيضاً على الترخيص، والقوانين، والمنظمات، والتأهيل المهني للأطفال العاملين، والمسائل البيئية، وما إلى ذلك. وتتضمن أفضل الممارسات لمكافحة التمييز ضد المرأة استخدام العمل الإيجابي لكفالة مشاركة المرأة في مجالات العمل التي كان يهيمن عليها الرجل تقليدياً، والدعوة إلى إدراج العمل المتري في القوانين الوطنية، وتدريب مفتشي العمل؛ وبالنسبة لأرباب العمل صياغة مدونة لقواعد السلوك. ومن أجل تحقيق تغيير فعال ومستدام لصالح المرأة، لا بد من نهج تشاركي ومتكامل وطويل الأجل على الصعيد المحلي، وعلى مستوى السياسات والمؤسسات، لضمان تحقيق التغييرات اللازمة.

٣٠- شكر السيد ستار السيدة كوار على الأفكار القيمة التي قدمتها، ودعا السيدة جينتا - فونس ممثلة البنك الدولي إلى تقديم عرضها.

تمكين المرأة من خلال المشاركة

٣١- استهلّت السيدة جينتا - فونس كلمتها على ضرورة أن تقوم جميع الجهات الفاعلة المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين باقتسام المعلومات فيما بينها وتنسيق أعمالها. وقد أدرج البنك الدولي في رسالته مسألة التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومراعاة المنظور الجنساني بشكل متزايد في أعماله. وقد اعتنق تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي لعام ٢٠٠٦ فكرة التنمية العادلة، حيث ينبغي أن يتمتع الناس بتكافؤ الفرص، دون تحديد مسبق مبني على العرق أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي أو العائلي، أو بلد المولد أو الظروف، وحيث ينبغي أن تستند الإنجازات على المهارات والجهود. وحدد التقرير، من بين ما حدده، مصيدة عدم المساواة في الأفكار والهياكل الاجتماعية، التي أبقت الاختلافات بين الجنسين عبر القرون، وكذلك في اختلاف سبل الحصول على المعلومات والموارد. وركزت على أن عدم المساواة في المجالات الاقتصادية، والسياسية والقانونية والاجتماعية، تترع إلى أن تكرر نفسها عبر الأزمنة والأجيال، وعلى أن لعدم المساواة بين الجنسين أيضاً تكلفة اجتماعية تنعكس في الناتج المحلي الإجمالي.

٣٢- واعتبرت السيدة جينتا - فونس، مثل غيرها من المتحدثين، أن مسألة المساواة بين الجنسين تعد مسألة محورية في مجال حقوق الإنسان، ومسألة جوهرية في مجال التنمية. وركزت على أن البنك الدولي قد وضع خطة عمل متعلقة بالشؤون الجنسانية اعتمد فيها مفهوم الاقتصادات الذكية. وتعزز الاقتصادات الذكية التنمية الاقتصادية من خلال صياغة سياسات لصالح الفقراء تراعي البعد الجنساني. وأضافت أنه من الواضح بالنسبة للمنظمة أنه ما لم يتم تقليل أوجه عدم المساواة في القدرات، والفرص، وأصوات الرجل والمرأة، فإنها لن تنجز جدول أعمالها الخاص بالتخفيف من حدة الفقر. ومن أجل تعزيز المشاغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإدماجها في استراتيجيات نظم البلدان وسياساتها الوطنية، استحدث البنك الدولي عدداً من الأدوات. ومن أنسب هذه الأدوات تقييم وضع كل من الجنسين على صعيد البلد، الأمر الذي ساعد على تحديد الاختلافات وأوجه عدم المساواة في السياق الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك في الأطر القانونية والمؤسسية. وللعمل، احتاجت هذه الأداة إلى إقامة شراكة بين الدول والمجتمع المدني، وأوصت السيدة جينتا - فونس المنظمات الدولية بدعم هذه الجهود. وشددت على أهمية قياس التقدم والرتب المحرزة لأن ذلك يعد وسيلة لتشجيع الدول على الامتثال للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. وفي ختام العرض الذي قدمته ذكرت بأن الشؤون الجنسانية، والقانون والتنمية أمور ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً، وأن قضايا المساواة تعد مسائل رئيسية في النهج الإنمائية والاقتصادية على السواء.

٣٣- دعا السيد ستار السيدة بلانتين، الأمينة العامة سابقاً لرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، إلى تقديم عرضها. فنساءلت السيدة بلانتين عن سبب الإخفاق في تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الفقر، وسبب الثغرة التي ما فتئت تتوسع بين الأثرياء والفقراء، رغم الاتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان. وذكرت أن تمكين الرجل والمرأة، من أجل إحداث تغيير في ظروفها، ينبغي أن يشكل نقطة التركيز في مكافحة الفقر. وركزت تركيزاً خاصاً على زيادة مشاركة المرأة للتغلب على الفقر ومعالجة المسألة بنهج شامل يتحدى

النظام الاجتماعي والاقتصادي. وناشدت الهيئات الاستشارية أن تشير على المجلس بإيجاد تدابير لإعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وأشارت إلى أن حقوق الإنسان والتنمية والسلام أمور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، وذكرت بأن مكافحة الفقر مسؤولية الجميع.

٣٤- وتطرقت السيدة زهيدى، ممثلة المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى ضرورة إنشاء مؤشرات يمكن استخدامها وقياسها لتقييم الثغرة الفاصلة بين الجنسين. ومن أجل تحقيق ذلك، استحدث المنتدى الاقتصادي العالمي أداة لقياس تحقيق المساواة بين الجنسين في ٥٨ بلداً في المجالات التالية: المشاركة الاقتصادية، والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي، والصحة والرفاه، والمستوى التعليمي.

٣٥- وذكرت السيدة زهيدى المشاركين بأن المساواة بين الجنسين لما تتحقق بعد في أي بلد من البلدان. وقد ساهمت الدراسة في تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف الموجودة، واستحدثت أدوات قياسية لواضعي السياسات، وأدوات لقياس الثغرة الفاصلة بين الجنسين، وتعزيز الفرص للتعلم من البلدان "الناجحة". ثم قدمت استنتاجات الدراسة في العديد من البلدان وبيّنت كيف يمكن لهذه الاستنتاجات أن تساعد على إبراز واستهداف المجالات الحرجة التي تحتاج إلى معالجة لتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين.

٣٦- أكد السيد ستار على أهمية توليد الأفكار بنشاط من أجل تعزيز البرامج والسياسات التي اعتمدها البنك الدولي، ودعا الحاضرين إلى طرح أسئلتهم وتقديم تعليقاتهم. وهنأت السيدة إيمونو عضو المنتدى الاجتماعي المشاركين على المسائل المهمة التي أثاروها. وشددت على أهمية معالجة الوضع في جميع البلدان وجميع القارات بدون استثناء. وقالت إن الإنجازات المحدودة التي تحققت في تضيق الثغرة الفاصلة بين الجنسين لا تعود إلى انعدام المعايير وإنما إلى انعدام الاستعداد لتنفيذها. ومن هنا تتضح أهمية تقاسم خبرة البلدان وممارستها الجيدة (مثل بلدان الشمال الأوروبي) التي أفلحت في القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وعلى تأنيث الفقر أو الحد منهما بدرجة كبيرة، بواسطة السياسات الحكومية.

٣٧- وأكد السيد سلامة، عضو المنتدى الاجتماعي، على أهمية تقاسم الأدوات لتقييم حالة البلدان في مجال حقوق الإنسان، وعلى الحافز الإيجابي الذي يمكن أن يعزز مشروطة المعونة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أكد على أهمية الاستفادة من استعداد المجتمع الدولي لدعم الأعمال في مجال حقوق الإنسان، وإدراج تقييم للتعاون الدولي ضمن عمليات تقييم حقوق الإنسان، إضافة إلى السياسات الوطنية والقدرات المؤسسية. واعترض على مفهوم الفقر باعتباره مفهوماً مضللاً فيما يخص حقوق الإنسان، إذ يمكن أن يُفسّر كحدث عارض من أحداث الحياة وليس خطأً من أحد، أو كأثر جانبي للنمو الاقتصادي، أو كنتيجة لعمل بشري من خلال السياسات، أو انعدام الديمقراطية والحقوق السياسية. ولا يمكن لحقوق الإنسان أن تعالج إلا هذا النوع الأخير من الفقر، ذلك الذي يصنعه البشر. وفي ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبموجبها، اقترح جعل الدول والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية مسؤولة عن تعويض الفقراء. ثم تساءل عن سبب عدم ذكر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية صراحةً في الأهداف الإنمائية للألفية. وانضم متحدثون آخرون إلى السيد سلامة في الدعوة إلى إدراج العناصر الثقافية في أدوات قياس الثغرة بين الجنسين.

٣٨- وأكد السيد ألفريدسون، عضو المنتدى الاجتماعي، على أهمية المنتدى الاجتماعي في إصدار التوصيات في إطار معايير حقوق الإنسان الموجودة، وإحالتها إلى مؤسسات الرصد الموجودة، وفي تسليط الضوء على الثغرات. ثم تساءل عما إذا كان فريق التفتيش التابع للبنك الدولي مخوَّلاً لتلقي شكاوى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بشأن الفقر والمرأة.

٣٩- وأشار ممثل منظمة أطفال العالم الثالث إلى ضرورة اتباع نهج شامل لمكافحة الفقر. ففي نهج مستدام لمكافحة فقر الأطفال، يجب أن تعالج الإجراءات ظروف جميع أفراد الأسرة، في بيئتهم الاجتماعية، وليس المرأة فحسب.

٤٠- وحدد ممثل البنك الدولي في جنيف الإدارة الرشيدة بأنها عنصر لا بد منه لإنشاء الإرادة السياسية لدى الحكومات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يواجه التحدي المتمثل في تحديد كيفية ضمان أن تفي الحكومات المترددة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وحدد نهجين اثنين: الأول من أدنى إلى أعلى، والثاني من أعلى إلى أسفل، يمكنهما المساهمة في خلق الإرادة السياسية. ويتمثل النهج المتدرج من أدنى إلى أعلى في تعزيز المشاركة. ففي صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، كان البنك الدولي يروج لعمليات استشارية تتضمن النساء والفقراء. واعترف بأن أحد مواطن ضعف استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر هو تطلب يكون الأضعف والأفقر هو الذي يتحمل عبء معرفة حقوقه والمطالبة بها. ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بدور نشط في تمكين المحرومين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بتركيز خاص على البلدان التي لم تُبد استعدادها لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتمثل النهج المتبع من أعلى إلى أسفل في تذكير البنك الدولي وغيره من الجهات الفاعلة الدولية بالحكومات بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لدى اتخاذ القرارات فيما يخص أولويات الإنفاق. وتتمثل الطريقة الثانية للضغط على البلدان لكي تفي بالتزاماتها، في التسمية والتخزية، وقد أحرزت بعض النجاح.

٤١- وذكرت ممثلة البرتغال المشاركين بأن العلوم الاقتصادية، بصفتها علوماً بشرية وعلوماً اجتماعية، ينبغي أن تراعي حقوق الإنسان بصفة تلقائية. وأكدت على أن المرأة ليست ضحية فحسب، وإنما تمثل أيضاً عاملاً نشطاً في مجال القضاء على الفقر، وأن المرأة قد اتخذت تدابير لتحسين أحوالها غير المتكافئة. فقد برهنت كل من مناقشة حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في المؤتمرات الدولية، والمنظمات الدولية التي تعمل مع المرأة، أن المرأة تمثل عاملاً نشطاً. وذكرت بأن الاتفاقية وبرتوكولها الاختياري يلزمان البلدان بالوفاء بالتزاماتها ويشجعان الاستعانة بآليات الشكاوى بصورة أشمل. ثم أكدت على أن الإرادة السياسية مهمة في تعزيز التغيير؛ لكن ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الظواهر الحالية، مثل الشركات عبر الوطنية التي تتمتع بسلطة هائلة.

٤٢- واسترعى السيد ستار نظر المشاركين إلى أن الشعور بالخيبة لعدم تحقيق حقوق المرأة لا ينبغي أن يبطل الاعتراف بالتقدم المحرز. وأضاف أنه، وكما لاحظت ممثلة اللجنة المعنية بوضع المرأة لاحقاً، فإن الفقر إذا كان قد تزايد من جهة، فإن المشاركة، ولا سيما مشاركة المرأة، قد تزايدت أيضاً. وفضلاً عن ذلك فإن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ أظهر أنه قد تم إحراز تقدم كبير في التخفيف من حدة الفقر. وذكر المشاركون أيضاً بأن المؤسسات المالية الدولية ليست لديها قدرة التأثير على جميع البلدان بإدراج المسائل المتعلقة بالجنسانية في جداول أعمالها، ولكنها بالتأكيد تفعل ذلك مع تلك التي تتفاوض معها على القروض والمنح. ثم دعا المتحدث إلى قياس

مؤشرات البلد المتعلقة بالجنسانية قياساً أكثر شمولاً، مع مراعاة تقدم جميع المؤشرات الاجتماعية بما فيها القياسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

٤٣ - وانتقد ممثل منظمة باكس رومانا انعدام الحس التاريخي في دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي، واستنادها إلى إيديولوجية الرأسمالية التحررية الجديدة، وعدم سماحها بحضور اجتماعاتها. ثم حذر من الاختلافات بين ترتيب مؤشرات الديمقراطية وترتيب مؤشرات حقوق الإنسان، التي من شأنها أن تسفر على ترتيب للبلدان مختلف جداً. ومثله مثل عدد من المتحدثين، حث على استعمال مصطلح "القضاء على الفقر" بدل "التخفيف" منه، لأن هذا الأخير لا يدل على إنهاء الفقر تماماً. وأشار إلى أن تقرير مصير المرأة بنفسها يعد شرطاً لا بد منه لجميع حقوقها الأخرى ولتمكينها.

٤٤ - لاحظت ممثلة الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، أن الفقراء والنساء قد يفقدون الأمل من جراء اليأس. ودعت البنك الدولي إلى التفكير ملياً، إذا لم يكن قد فكّر بالفعل، في كيفية الوصول إلى أفقر الفقراء للتأكد من عدم تجاهلهم في برامجهم التي تستهدفهم. وسألت السيدة كريشنا باتل، ممثلة اللجنة المعنية بوضع المرأة، عن طريقة معالجة مفهومي المرأة والجنسانية داخل الأمم المتحدة.

٤٥ - ثم أفسح رئيس الحفل المجال للمشاركين لإبداء تعليقاتهم. وفي معرض إجابة السيدة زهيدي عن الأسئلة التي أثّرت بشأن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، سلّمت بضرورة إدراج أكبر عدد ممكن من البلدان في الدراسة للتأكد من أن التقرير التالي سيزيد من البلدان التي يجري رصدها، مع تركيز خاص على البلدان الأفريقية، وبلدان الشرق الأوسط، والبلدان الآسيوية. كما ذكرت بأن التقرير يكافح القوالب الجامدة، كما يتبين ذلك من تحليل ترتيب البلدان.

٤٦ - وأشارت السيدة غينتا - فونس إلى أن التحدي الكبير لا يتمثل في عدم نشر دراسات بشأن المساواة بين الجنسين، وإنما في كيفية تنفيذ التدابير. وإحراز نتائج في التنمية، ينبغي إقامة شراكة كبيرة بين المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص. وقالت إن القيادة لا بد منها لتحقيق هذا الهدف، لكن يجب ربط القيادة بالمسؤولية. ويعد كل من المشاركة السياسية والتصويت من العناصر التي تضمن التقدم. ثم أكدت على عدم وجود صيغة واحدة مناسبة لتحقيق التنمية، وأن لا توجد لدى أي منظمة إنمائية مثل هذه الصيغة. إنه عمل متواصل يجب أن يستفيد من شراكة جميع الجهات الفاعلة.

٤٧ - ومن وجهة نظر مكتب العمل الدولي، أوضحت السيدة كوار، أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات المتعلقة بالعمل تكون عادة منفصلة عن بعضها البعض، وتكون هذه الأخيرة ثانوية. وقد حددت الضغوط القصيرة الأجل على الحكومات تأثير المنظمات الدولية في أهدافها البعيدة المدى في مجال التخفيف من حدة الفقر. وركزت على أن الإرادة السياسية لا تكفي، لأن الحكومات تحتاج إلى أن يكون لديها بعض المعرفة بشأن تعقيد القضايا، وأن تحوز موارد تقنية واقتصادية. وأضافت أن إنشاء آليات مؤسسية تضمن المساواة بين الجنسين شرط لا بد منه لتحقيق تلك المساواة. وأعربت السيدة بلانتين عن رغبتها في أن ترى الأمم المتحدة قد حققت ٥٠ في المائة من المشاركة النسائية، بالمقارنة مع نسبة ٣٠ في المائة الحالية.

٤٨ - اختتم السيد ستار الجلسة شاكرًا أعضاء حلقات النقاش والمشاركين على مساهماتهم المثيرة للاهتمام.

رابعاً - الجلسة ٣: الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٤٩ - تستند الاستنتاجات التالية على العروض التي قدمها أعضاء حلقات النقاش وعلى تعليقات أعضاء المنتدى الاجتماعي والمشاركين فيه.

تأنيث الفقر

٥٠ - يدرك المنتدى الاجتماعي ظاهرة تزايد تأنيث الفقر وكون النساء يمثلن العناصر الرئيسية الفاعلة في المنظمات التي تعمل على مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. ويظل الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع يشكلان ضرورة أخلاقية ومعنوية حتمية للبشرية، تقوم على أساس احترام كرامة الإنسان.

٥١ - وذكر المحفل الاجتماعي بأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق الأساسية، دونما تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو وضع آخر، وهي حقوق عالمية ومتراصة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. إن الفقر انتهاك لحقوق الإنسان وهو يتصل بانتهاك حقوق أخرى من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم، والصحة، والوصول إلى العدالة، والمأوى والعمالة. كما أن الفقر مصدر عدم المساواة، والتمييز، والإقصاء. ومن شأن المعايير والهياكل الاجتماعية، كما من شأن الممارسات الثقافية والتقليدية، أن تبقي عدم المساواة، والتمييز، والإقصاء أو أن تسهم في إزالتها.

٥٢ - والمساواة بين الجنسين في المجالات الخاصة والاجتماعية والسياسية والدولية ضرورية للقضاء على تأنيث الفقر. وقد سلم المنتدى الاجتماعي بأن ظاهرة العنف المنزلي والاتجار بالفتيات تعد من أكبر الظواهر التي تعرقل تحقيق المساواة.

٥٣ - وتعاني المرأة من الضعف أكثر من الرجل بسبب انعدام سبل الحصول على الأصول والاستفادة من الفرص، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التوسع في دراسة آثار الفقر والكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والجبلية.

٥٤ - ويرى المنتدى الاجتماعي أن معالجة الأسباب الجذرية لتأنيث الفقر والثغرة التي تتزايد في التوسع بين الأثرياء والفقراء، شرطان أساسيان للقضاء على الفقر. وعلى نفس الغرار، ذكر المنتدى الاجتماعي بأن حياة مؤشرات لقياس مدى استيفاء المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة وبالثغرة الفاصلة بين الجنسين، أمر ضروري لفهم تأنيث الفقر ومكافحته.

٥٥ - وقد يكون تأثير كل من العولمة وتحرير التجارة وقوانين التجارة الدولية سلباً على وضع المرأة ويجعلها أكثر تعرضاً للفقر والفقر المدقع. بالإضافة إلى أن تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني بدون مراعاة المنظور الجنساني أيضاً قد يؤثر سلباً على معيشة المرأة.

٥٦- ومن ما يؤثر سلباً على أعمال حقوق المرأة عدم وجود سياسة وطنية فعالة لتنفيذ الصكوك الدولية الموجودة (مثل الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، وإعلان وخطة عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن، وما إلى ذلك)، وانعدام آليات المطالبة بحقوق المرأة.

٥٧- وذكر المنتدى الاجتماعي بأن إقامة شراكة عالمية بين الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع العام، هي وحدها التي تجعل من المحتمل القضاء على الفقر. وسلم المنتدى الاجتماعي بالدور الحاسم الذي يقوم به المجتمع المدني في مجالي مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين، وخاصة في الدعوة إلى صياغة تشريعات جديدة والتأكد من تطبيقها.

المرأة والعمل

٥٨- تعاني المرأة من معدلات البطالة المرتفعة، ومن الأجور المنخفضة وهي ما تزال تهيمن على القطاع الاقتصادي غير الرسمي. كما أن العمل غير المأجور ما يزال في معظمه من نصيب المرأة، وهو نادراً ما يُعترف به في التشريعات الاجتماعية.

٥٩- ولاحظ المنتدى الاجتماعي أن تمكين المرأة أمر حاسم في القضاء على الفقر، وأن العمل من شأنه أن يعزز التمكين. وقد زادت مبادرات الائتمانات الصغيرة، من ضمن أمور أخرى، من فرص العمل للمرأة، مع ما ترتب على ذلك من تحسن في ظروف معيشة النساء وأسرهن.

٦٠- وشدد المنتدى الاجتماعي على أن مؤشرات قياس الثغرة الفاصلة بين الجنسين في مجال العمل وأدوات وضع المعايير القياسية، أمران أساسيان لتقييم التقدم المحرز حيال المساواة بين الجنسين.

٦١- والتعليم والتدريب عنصران حاسمان في زيادة فرص المرأة في المشاركة في الاقتصاد وفي تعزيز اندماجها الاجتماعي.

تمكين المرأة من خلال المشاركة

٦٢- ما تزال مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محدودة. ومن النادر أن تشارك المرأة في عمليات صنع القرار (وهذا يتضمن، ضمن جملة أمور، السياسات والميزانيات) أو في صوغ السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي، وما يزال عدد المرشحات لشغل المناصب منخفضاً للغاية.

٦٣- ولاحظ المنتدى الاجتماعي أن النساء المكنات قد برهنن، على أنهن فاعلات نشطات في مجال تعزيز التنمية والقضاء على الفقر.

٦٤- ويعد الحصول على المعلومات شرطاً مسبقاً للزيادة من مشاركة المرأة.

باء - التوصيات

٦٥ - قدم الرئيس التوصيات التالية نيابة عن المنتدى الاجتماعي.

تأنيث الفقر

٦٦ - حث المنتدى الاجتماعي جميع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية المعنية بمكافحة الفقر على التركيز على القضاء على الأسباب الجذرية للفقر وتأنيث الفقر. وينبغي لكل من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والقطاع العام والمجتمع المدني القيام بالدعوة في هذا المجال، وإقامة شراكة قوية من أجل القضاء على الفقر. وينبغي أيضاً على الدول وعلى الجهات الإنمائية الدولية أن تتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجالات مكافحة الفقر، وتأنيث الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٦٧ - أوصى المنتدى الاجتماعي الدول بزيادة إمكانية وصول المرأة إلى المعلومات. وينبغي أيضاً للدول إنشاء آليات مؤسسية وآليات رصد لضمان احترام المساواة بين الجنسين.

٦٨ - وجرى حث الدول التي لم تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري أن تفعل ذلك. كما أوصى المنتدى الاجتماعي الدول باتخاذ تدابير جوهرية لتعزيز وضمان حقوق المرأة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للدول صياغة سياسات تراعي المنظور الجنساني، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالمرأة التي تعيش في الفقر، والتخفيف من الآثار السلبية التي تحدثها سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي على ظروف المرأة، ومراجعة تشريعاتها للتأكد من أنها تعزز المساواة بين الجنسين. وينبغي للدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري نشر المعلومات المتعلقة بآليات تقديم الشكاوى.

٦٩ - وينبغي صياغة أو تحديث مؤشرات لقياس تحقيق المساواة بين الجنسين. ومطلوب من الدول تجميع بيانات تراعي المنظور الجنساني ووضع منهجيات من أجل إدماج تحليل المعلومات من حيث الجنس في وضع السياسات. ورحب المنتدى الاجتماعي باستحداث أدوات وضع المعايير في مجال المساواة بين الجنسين لوضعي السياسات، الذي تم بمشراكة الجهات الإنمائية الدولية والجهات الفاعلة الوطنية.

٧٠ - ورحب المنتدى الاجتماعي باقتراح تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة المنظمات الدولية وخاصة في برامجها ومشاريعها. ودعا وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم الدعم إلى الحكومات لتحقيق المساواة بين الجنسين في نموها الاقتصادي وبرامجها الإنمائية بوجه عام. وينبغي زيادة القروض للقيام بإصلاحات في التجارة تراعي المنظور الجنساني.

٧١ - ويرى المنتدى الاجتماعي أن تكثيف الجهود لتعزيز وحماية النساء الريفيات واللواتي يعشن في المناطق الجبلية والمزارعات سيسهم في إيقاف الهجرة من الريف. وأوصى المنتدى الاجتماعي بدراسة آثار الكوارث الطبيعية على تأنيث الفقر، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية.

٧٢ - وينبغي توفير المساعدة القانونية المجانية للنساء الفقيرات. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للدول أن تعتمد تدابير تكافح العنف ضد المرأة، وخاصة العنف العائلي، والاتجار بالنساء والفتيات.

المرأة والعمل

٧٣- حث المنتدى الاجتماعي الدول على صوغ وضمن التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين في العمل. وبصفة خاصة ينبغي للتشريعات تعزيز تكافؤ الفرص للنساء، ومراعاة الاحتياجات الخاصة في جميع مجالات العمل، والقضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية، مثل التفاوت في الأجور.

٧٤- ينبغي للسياسات المتعلقة بالاجتماع والأسرة أن تعزز مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال ضمان الإجازة الوالدية، ودعم رعاية الأطفال، والمرونة في مكان العمل.

٧٥- كما ينبغي للتشريعات أن تعترف بحق تنظيم العاملين والعاملات، وخاصة العاملات منهم في الاقتصاد غير الرسمي، والعمل غير المأجور، وبالاحتياجات الخاصة للمرأة العاملة.

٧٦- وينبغي للدول أن تصدق على اتفاقيات منظمة العمل الدولي المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي.

٧٧- وألقى المنتدى الاجتماعي الضوء أيضاً على الروابط القائمة بين الفقر المدقع والفساد، وطلب من الدول المزيد من الالتزام من أجل القضاء الكلي على الفساد.

٧٨- وأوصى المنتدى الاجتماعي بتجميع المزيد من البيانات المصنفة الخاصة بمؤشرات العمل، على الصعيدين الوطني والدولي.

تمكين المرأة من خلال المشاركة

٧٩- دعا المنتدى الاجتماعي الدول إلى إزالة الحواجز الهيكلية العميقة الجذور، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة، التي تعرقل مشاركة المرأة الفعالة وتمكينها. وبصفة خاصة، ينبغي للتدابير أن تستهدف مشاركة المرأة في الحياة الخاصة، والاجتماعية والعامة.

٨٠- وينبغي المزيد من مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وفي سن التشريعات، وفي صوغ سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها، وفي استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. ولتحقيق ذلك، يلزم تمكين المرأة وأن تكون قادرة على التنفيذ الكلي للحق في الحصول على المعلومات.

٨١- ودعا المنتدى الاجتماعي الدول والجهات الفاعلة الدولية، مثل الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، إلى تصميم استراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر تضمن مشاركة أكثر الفئات ضعفاً، لا سيما المرأة. ويجب أن تدعم استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر قدرات الجهات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان على الوفاء بالتزاماتها، وقدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم.

٨٢- ويجب زيادة تعليم وتدريب المرأة لتحقيق مستويات أعلى من المشاركة ومكافحة التمييز ضد المرأة وإقصائها.

الجزء الثاني: المبادئ التوجيهية

خامساً- الجلسة ٤: مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية
"الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء"

٨٣- شرح الرئيس أن مصدر الوثيقة المعنونة "تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع" (HRC/Sub.1/58/16)، الجزء الأول)، يكمن في طلب لجنة حقوق الإنسان إلى اللجنة الفرعية أن تنشئ فريق خبراء مخصص لدراسة جدوى إعداد مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. وأجرى فريق الخبراء عملية مشاورات واسعة النطاق، تضمنت أشخاصاً فقراء، ومنظمات غير حكومية على مستوى القاعدة الشعبية، وجامعات، وغير ذلك. وخلال المشاورات، قام الفقراء بتشجيع الخبراء على حث الأمم المتحدة على اعتماد وثيقة ملزمة تتضمن حقوقهم.

٨٤- ودعا الرئيس السيد يوكوتا، عضو اللجنة الفرعية وعضو فريق الخبراء المخصص، إلى تقديم المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء. فشكر السيد يوكوتا جميع الأشخاص، والمنظمات، والمؤسسات، والفقراء على تشجيعهم ومساهماتهم في دعم فريق الخبراء في الاضطلاع بمهمته، ووجه الشكر إلى السيد بينغوا على قيادته لفريق الخبراء المخصص. وواصل السيد يوكوتا كلمته بعرض الافتراضات الأربعة الواردة في الوثيقة. فأولاً، قرر فريق الخبراء المخصص تطبيق نهج يستند إلى الحقوق فيما يتعلق بالفقر والفقر المدقع، وهذا يعني أن الجهات المسؤولة ينبغي أن تتخذ تدابير فورية لكي تضمن أن جميع الناس يتمتعون بحقوق الإنسان. وثانياً، يطبق فريق الخبراء نهجاً شمولياً بالنسبة لحقوق الإنسان، مذكراً أنها حقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتراصة ومتكاملة، وتنعكس في حياة الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر والفقر المدقع. ورأى فريق الخبراء أن تعود عمليات وصياغة وتنفيذ حلول مكافحة الفقر إلى الفقراء أنفسهم وأن يشاركوا فيها بحرية. وأخيراً، تم التركيز على أهمية اعتماد تدابير وآليات تضمن إعمال الحقوق.

٨٥- تضع المبادئ التوجيهية تصوراً للفقر المدقع، وتحدد مشاركة الفقراء في صياغة وتنفيذ جميع البرامج والسياسات الحكومية بصفتهم العنصر الأساسي في الفقر المدقع. ويعتبر التمييز والوصم بالعار اللذان يعاني منهما الفقراء انتهاكاً لحقوق الإنسان يجب انتقادهما ومكافحتهما، من جانب الدول والوكالات الدولية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى. وأكد المتحدث من جديد من خلال المبادئ التوجيهية أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة، ومتراصة، وقال إنه لا ينبغي أن ينظر إلى قائمة حقوق الأشخاص الفقراء باعتبارها حصرية، وإنما هي قائمة تهدف إلى تحديد معايير دنيا (وهي تتضمن الحقوق المدنية والسياسية، والحق في الطعام والصحة، والماء الصالح للشرب، والمأوى، والتعليم والثقافة، وفرص العمل والحق في العدالة). ويعالج الجزء الثالث من الوثيقة واجبات ومسؤوليات والتزامات الدول والجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. بالإضافة إلى أنه، يقدم بعض المبادئ إلى الهيئات العامة والخاصة في مكافحة الفقر.

٨٦- ودعا الرئيس المدير التنفيذي للحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، السيد فيلار، لتقديم مساهمته في مشروع المبادئ التوجيهية. ورحب السيد فيلار بمشروع المبادئ التوجيهية للدعم الذي سيقدمه للفتات المحرومة في الحصول على حقوق الإنسان، وفي مكافحة التمييز على الفقر. وقال إنه يقدر النهج المتعدد الأبعاد

المتبع في المبادئ التوجيهية، والذي يركز على الأشخاص الذين يعيشون في فقر مستمر في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة. ووافق على ما ورد في المبادئ التوجيهية بأنه ينبغي القضاء على التمييز والوصم بالعار وأن مشاركة الفقراء أمر لا بد منه في مكافحة الفقر، وأن عدم المشاركة يزيد من عدم المساواة، وأنه ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تنفيذ المشاريع الإنمائية. ووصف العملية الاستشارية التي دارت بشأن صياغة المبادئ. وذكر بأنه من أجل فهم الفقر فهماً أحسن وإقامة حوار مع الفقراء، ينبغي إجراء تقييم مستمر للسياسات العامة ولتأثيرها على الفقراء، ودعم الذي يكافحون الفقر. وختم كلمته طالباً من فريق الخبراء التفكير ملياً في كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية على الصعيد المحلي، وحث مجلس حقوق الإنسان على اعتماد نتائج هذا التفكير.

٨٧- وأعطى الرئيس بعد ذلك الكلمة إلى السيد بروف، ممثل الاتحاد العالمي اللوثيري، شبكة عضوية كنائس تنفذ مشاريع في المجتمعات الفقيرة. ومدح السيد بروف مبادرة المنتدى الاجتماعي لوضع مضمون لمفهوم عدم تجزئة حقوق الإنسان بصياغة مشروع المبادئ التوجيهية. ورداً على السيد فيلار، ركز على قيمة تعزيز النهج التشاركي في مكافحة الفقر وذكر بأن الفقراء هم أحسن وضع يمكنهم من فهم مشاكلهم وإيجاد أنجع الحلول لها. وأشار أن الإقصاء يمثل لبّ وأساس الفقر المدقع: بمعنى الإقصاء من القدرات، والمسؤوليات، والمستحقات والحقوق، بالمقارنة مع التركيز على المسائل المتعلقة بالحرمان الاقتصادي. ووافق على أن الخيار المنهجي المتبع في المبادئ التوجيهية بتطبيق نهج يستند إلى الحقوق، يدعو إلى استيفاء جميع حقوق الإنسان، إذ إن هذا يعني القضاء على الفقر المدقع. ومضى يقول إن الفقر المدقع تركبة من تركبات نظام الطبقات، وأن الفقر هو أساس الإقصاء. وأثار المتحدث أيضاً تعليقات عدة وأسئلة عن المبادئ التوجيهية، ترد في الفقرات التالية.

٨٨- وذكر الرئيس المشاركين بأن المبادئ التوجيهية ما تزال في طور المراجعة، ودعا المشاركين وأعضاء المنتدى إلى تقاسم تعليقاتهم بشأن الوثيقة. ورحّب كل من ممثلي البرتغال وشيلي، وممثلي الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومندوب منظمة باكس رومانا بالمبادئ التوجيهية، وركزوا على قيمتها وأهميتها بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً والفقراء، وعلى إمكانية مساهمتها في النهوض بحقوق الإنسان، والتقدم في المسائل المتعلقة بالفقر داخل اللجنة الفرعية ومجلس حقوق الإنسان. ورأوا أن مواطن قوة الوثيقة تكمن في تركيزها على المشاركة، وفي سمات الفقر المتعددة الأبعاد، وعلى النهج العالمي وغير القابل للتجزئة والمترايط فيما يخص حقوق الإنسان. أما النقاط التي رأى المتحدثون والحاضرون أنها تحتاج إلى تحسين، فيمكن تصنيفها في فئتين، المسائل الاستراتيجية والمسائل الموضوعية. ومن بين المسائل الاستراتيجية، شجع المتحدثون المنتدى الاجتماعي على التفكير في كيفية توجيه المبادئ، بعد وضعها في صيغتها النهائية، من خلال مناقشات سياسية من المحتمل أن تكون صعبة. كما أثير سؤال عن أنواع آليات الرصد والمتابعة التي يمكن توحيها. لكن المتحدثين حذروا من تكرار نظم الرصد، وشجعوا على إعطاء دور أكثر أهمية إلى آليات الرصد القائمة، وأشاروا بالخصوص إلى الهيئات المنشأة بمقتضى معاهدات حقوق الإنسان.

٨٩- ومن الناحية الموضوعية، ففي حين لم يعارض المتحدثون على ضرورة تقييم استجابة المعايير القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان لوضع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع تقييماً دقيقاً، أعربوا على ضرورة ضمان التناسق مع تلك المجموعة القانونية. وتتضمن المجالات التي يمكن فيها إعمال مزيد من التجانس المجالات التالية: مبدأ عدم التمييز بموجب قانون المعاهدات، ومدى الواجبات المتعلقة بالتعاون الدولي، وفحوى مختلف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل الحق في الحصول على الماء، والصحة وفرص العمل وصحة الأم والصحة الإنجابية؛

ومدى ارتباط الالتزامات بالجهات الفاعلة الخاصة، وفحوى حقوق الملكية كما تنص على ذلك الاتفاقات الدولية، والمعايير الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى العدالة. وأكد المتحدثون لفريق الخبراء المخصص أن تجريم حرق القانون المتعلق بقضايا الفقر ينبغي أن يتماشى والمعايير الدولية. وكانت هناك أسئلة وتعليقات أخرى تتعلق بالتزامات الدول، وضرورة المزيد من التركيز على هشاشة وضع المرأة، وأهمية التأكيد على الحق في المعلومات. واقترح ممثل الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، إدراج مفهوم العمل الكريم في الحق في العمل، وأكد أن مفهوم الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان. وقالت السيدة تشونغ إنه ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تأخذ في الحسبان تأثير الاتفاقات الدولية، مثل الاتفاقات عن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بشأن الفقراء في أقل البلدان نمواً. واقترح السيد ألفريدسون إدراج التوصيات الواردة في الوثيقة والمتعلقة بالسياسات في قرار مجلس حقوق الإنسان لدى اعتماده المبادئ التوجيهية. ومن المسائل الأخرى التي ناقشها المشاركون، فرصة زيادة التركيز في الوثيقة على وضع المرأة ودورها في المعاناة وفي مكافحة الفقر. كما أعرب بعض المشاركون عن رأي مفاده أن الفقر في حد ذاته يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وبالتالي، فإن المبادئ التوجيهية لها ما يبررها في ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثالث: الرؤيا والتوصيات فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً

سادساً - الجلسة ٥: "الرؤيا والتوصيات فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان: مستقبل المنتدى الاجتماعي"

٩٠ - في مستهل جلسات بعد الظهر عولجت تعليقات الحضور المتبقية من جلسة الصباح.

٩١ - وركزت جلسة المساء على مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، الذي طلب فيه إلى اللجنة الفرعية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، أن تقوم بصياغة تقرير يتضمن رؤياها وتوصياتها فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس. وتمت الموافقة بتوافق الآراء على اقتراح الأمانة بتنظيم الجلسة المسائية حول مناقشة هدف المنتدى الاجتماعي، ومناهجه وإجراءاته وفحواه، وتركيزه الموضوعي. ولتيسير استعراض الأنشطة التي قام بها المنتدى في الماضي، تلقى المشاركون ورقة غرفة اجتماعات أعدتها الأمانة وتتضمن "مجموعة معلومات - الجلسات السابقة التي عقدها المنتدى الاجتماعي" (انظر المرفق الثالث).

٩٢ - وخلال المناقشات، ظهر توافق آراء قوي ضمن أعضاء المنتدى، وممثلي الدول، والمشاركين من المجتمع المدني، بشأن رؤياهم لمستقبل المنتدى الاجتماعي، وأوصى الجميع بأن يحتفظ مجلس حقوق الإنسان بولاية المنتدى الاجتماعي ووظائفه. ووافق الجميع على أن المنتدى الاجتماعي آلية فريدة من نوعها تقوم بدور خاص لا غنى عنه في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالي، يستحق أن يستمر. وتم التسليم بأن القيمة المضافة الرئيسية التي أتى بها المنتدى الاجتماعي للمنظومة هي منح فرصة إقامة حوار مباشر مع الفقراء والناس الأشد ضعفاً. وفوق ذلك، تم التسليم بأنه ينبغي للإصلاح الجاري في الأمم المتحدة أن يأخذ في حسابه إسهام المنتدى الاجتماعي بصفته منتدى للحوار لا نظير له في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما ينص على ذلك قرار اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٨/٢٠٠٥. وقدم السيد ستار مقترحاً مفصلاً عن غرض المنتدى

الاجتماعي، وفحواه، وتركيزه الموضوعي، وأساليه، وإجراءاته، يرد بإيجاز في الفقرات التالية بالإضافة إلى تعليقات أعضاء ومشاركين آخرين.

ألف - الاستنتاجات والتوصيات

٩٣- اعتمد المنتدى الاجتماعي الاستنتاجات التالية استجابة لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، الذي طلب فيه إلى المنتدى الاجتماعي أن يساهم في تقرير اللجنة الفرعية المتضمن لرؤياها وتوصياتها فيما يتعلق بإسداء مشورة الخبراء إلى المجلس مستقبلاً.

الغرض

٩٤- اتفق المشاركون على أن المنتدى الاجتماعي يختلف عن غيره من هيئات حقوق الإنسان لأنه يضمن لأضعف الفئات حالاً، إمكانية تقاسم وتبادل آرائها وتجاربها المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي التي كانت لديها بصفة عامة إمكانية وصول محدودة أو معدومة إلى الهيئات الدولية. كما أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالات المنتسبة إليها في وضع يمكنها من أن تستفيد من هذا الحوار، لأن بمقدورها التحوار المباشر مع أضعف الفئات حالاً وإدماج اهتماماتهم، ومنظورهم وأفكارهم في أعمال المنتدى. وأشار المتحدثون إلى أن الانفتاح على المشاركة الواسعة النطاق التي اتسم بها المنتدى الاجتماعي، لا سيما مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان، والأشخاص المنكوبين بالفقر، هي ما يميزه عن غيره من آليات وهيئات الأمم المتحدة التي تعالج الفقر هي الأخرى.

٩٥- واتفق المشاركون على أن الزخم الذي أنشأه المنتدى بتجميع مختلف الجهات الفاعلة قد ساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعالج المنتدى الاجتماعي في جلساته المسبقة مواضيع نادراً ما عالجتها آليات أخرى، مثل تركيزه على المرأة الفقيرة الريفية في جلسته الجارية، وفقاً لولايته المتمثلة في التركيز على مشاكل أضعف الفئات حالاً وخاصة منها تلك التي تعيش تحت وطأة الفقر المدقع وانتهاكات حقوق المرأة. وهذا ما هيأ الفرصة أيضاً للمنتدى الاجتماعي لإجراء دراسات معمقة. وقد استخدمت وثائق المنتدى كمراجع في العديد من الدراسات الأخرى.

٩٦- واتفق المشاركون وأعضاء المنتدى الاجتماعي على أن المنتدى الاجتماعي يمثل جهة فاعلة أساسية لضمان عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أو ترابطها، ويحافظ بفعالية على تركيزه وتأكيد متساويين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الحقوق المدنية والسياسية.

٩٧- وأعرب المشاركون وأعضاء المنتدى الاجتماعي عن مجموعة من الآراء فيما يخص التسمية المثلى للمنتدى الاجتماعي، وأشاروا إلى ضرورة تفادي تكرار أسماء الهيئات الموجودة. واقترح أعضاء المنتدى الاجتماعي الاحتفاظ بالتسمية القديمة، لأن المنتدى الاجتماعي قد اكتسب احتراماً في مجال حقوق الإنسان.

المضمون والتركيز الموضوعي

٩٨- تم الاتفاق إلى حد بعيد على أنه ينبغي للمنتدى الاجتماعي أن يواصل التركيز على أضعف الفئات حالاً وعلى منحها مساحةً للحوار المباشر والعمل بوصفه مصدرًا للأفكار بشأن المسائل المتعلقة بالفقر بالنسبة لمنظومة حقوق الإنسان بكاملها من خلال عرض أنشطتها على المجتمع المدني. وأشار المنتدى الاجتماعي والخبراء أعضاء المنتدى الاجتماعي إلى أنه المنتدى الوحيد داخل منظومة الأمم المتحدة الذي يكرس أعماله لمسألة الفقر من منظور حقوق الإنسان، وينبغي ألا يكون حدثاً منعزلاً، وإنما عملية تستفيد منها منظومة حقوق الإنسان بكاملها... وقُدِّم اقتراح يدعو إلى أن يطلب المنتدى الاجتماعي قبل وقت طويل، عند وضع جدول الأعمال، إسهامات الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة، مثل الإجراءات الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان. كما أن ربط جدول الأعمال بالأنشطة الأخرى المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيكون أيضاً أمراً حاسماً في ضمان متابعة توصياته.

٩٩- وبناء على هذا، ينبغي للمنتدى الاجتماعي أن يركز على ما يلي:

- ١- المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر في سياق حقوق الإنسان؛
- ٢- الأخذ بأفضل الممارسات في مجال مكافحة الفقر في ضوء العروض التي قدمتها منظمات القاعدة الأساسية في المنتدى الاجتماعي؛
- ٣- اقتسام ومناقشة المبادئ التوجيهية ذات الصلة والتقارير التي أعدها اللجنة الفرعية (أو خلفها) أو هيئات حقوق الإنسان، بحسب الأحوال، مع المجتمع المدني.

أساليب العمل والإجراءات

١٠٠- أوصى أعضاء المنتدى الاجتماعي بالاحتفاظ بعدد الخبراء الحالي وعدم تخفيضه إلى خمسة خبراء كما هو الحال في غيره من أفرقة العمل. وذلك للحفاظ على تنوع وجهات النظر والنهج. وقُدِّم اقتراح بتوسيع عضوية المنتدى الاجتماعي ليشمل أعضاء الفريق المخصص، والإجراءات الخاصة، وجميع الآليات المعنية، بهدف ملء الثغرات الموجودة في منظومة حقوق الإنسان.

١٠١- وقد أوفى المنتدى الاجتماعي بالغرض المفيد والفريد من نوعه المتمثل في إثارة اهتمام منظمات حقوق الإنسان حيال المناظير الأصلية فيما يخص مشاكل الناس الأضعف حالاً. لكن للأسف، تبين أن فترة اليومين المخصصين للاجتماع لم تكن كافية. وأوصي بتوافق الآراء على تمديد فترة المنتدى الاجتماعي إلى خمسة أيام، كما جرت به العادة بالنسبة لبعض أفرقة العمل التابعة للجنة الفرعية، من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الفقرتين ٩٨ و ٩٩ أعلاه، على الشكل التالي:

- ١- تخصيص يومين للمناقشات المواضيعية بشأن الفقر وحقوق الإنسان، بما يتوافق مع الشكل الحالي للمحفل الاجتماعي، كما يقرر ذلك خلف اللجنة الفرعية أو الهيئة المعنية؛

٢- تخصيص يومين لمناقشة عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية فيما يتصل بالفقر، بغية الحصول على تعقيبات من المجتمع المدني لتقديمها إلى مختلف الآليات (مثل أفرقة العمل، والمقررين الخاصين، ونحو ذلك).

٣- وتخصيص يوم واحد لإجراء مناقشة تفاعلية مع المكلفين بولايات بشأن القضايا ذات الصلة بموضوع المحفل الاجتماعي، ولصياغة استنتاجات وتوصيات تقدم إلى الهيئات ذات الصلة.

١٠٢- وأوصى أعضاء المحفل الاجتماعي بإتاحة المزيد من الموارد لتيسير مشاركة الأفراد الممثلين من بين أضعف الفئات حالاً.

١٠٣- وسلم أيضاً بضرورة إنشاء آلية فوراً لانتخاب أعضاء المنتدى الاجتماعي، حيث لوحظ أنه ينبغي الاستمرار في جلب الأعضاء من بين خبراء الهيئة الخلف إلى اللجنة الفرعية.

١٠٤- وأدليت تعليقات بشأن معرفة ما إذا كان ينبغي إخضاع المنتدى الاجتماعي مباشرة لمجلس حقوق الإنسان أو إدماجه في هيئته الفرعية الجديدة. وأثار بعض أعضاء المنتدى إمكانية تحويل المنتدى الاجتماعي إلى فريق عمل دائم تابع لمجلس حقوق الإنسان أو لخلف اللجنة الفرعية. بيد أنه بسبب عملية الإصلاح الجارية، ساد الشعور العام بأنه لن يكون من الملائم، في هذه المرحلة، مناقشة وضع المنتدى الاجتماعي داخل منظومة حقوق الإنسان مناقشة مفصلة.

١٠٥- وطلب المنتدى الاجتماعي أن تربط مشاركة المقررين الخاصين ذوي الصلة بالأعمال المتعلقة بقضايا الفقر لتعزيز متابعة أعمال دورته وليكون له تأثير على جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان. وقد تم الاتفاق بوجه عام على أنه ليس من الضروري أن يقوم المنتدى الاجتماعي مباشرة بالمتابعة.

١٠٦- وأخبر الرئيس المشاركين بأن توصيات المنتدى الاجتماعي ستقدم إلى اللجنة الفرعية لكي تنظر فيها.

Annex I
LIST OF DOCUMENTS

Provisional agenda	A/HRC/Sub.1/58/SF/1
Background note prepared by the Secretariat	A/HRC/Sub.1/58/SF/2
Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights resolution	2005/8
Working paper submitted by Chin-sung Chung	A/HRC/Sub.1/58/SF.3
Final report of ad hoc expert group on the need to develop guiding principles on the implementation of existing human rights norms and standards in the context of the fight against extreme poverty	A/HRC/Sub.1/58/16
Human Rights Council decision 2006/102	2006/102
Report of the third Social Forum	E/CN.4/Sub.2/2005/21

Annex II

PROGRAMME OF THE SOCIAL FORUM



Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights

SOCIAL FORUM 2006

The fight against poverty and the right to participation: the role of women

**3 and 4 August 2006 Conference Room XXVI,
Palais des Nations, Geneva**

PROGRAMME

Thursday, 3 August

10 a.m. - 10.30 a.m.

OPENING OF THE SOCIAL FORUM

by the Deputy High Commissioner for Human Rights,
Mehr Khan Williams

SELECTION OF THE CHAIR

10.30 a.m. - 1 p.m.

SESSION 1

PANEL: THE FEMINIZATION OF POVERTY: CAUSES, EFFECTS AND SOLUTIONS

Panellists:

Chin-sung Chung, Expert, member of the Social Forum
Tsega Gaim, Department Head, National Union of Eritrean Women, Eritrea
Joanna Koch, Representative to the United Nations, Associated Country Women
of the World
Kalyani Menon-Sen, Coordinator, Jagori, India
Ana Maria Olmedo Ramos, Franciscans International, Guatemala

Moderator:

José Bengoa, Expert, member of the Social Forum

GENERAL DEBATE

3 p.m. - 5 p.m.

SESSION 2

PANEL: WOMEN, EMPLOYMENT, AND EMPOWERMENT THROUGH PARTICIPATION

Panellists:

Edith Ballantyne, former Secretary-General, Women's International League for
Peace and Freedom
Teresa Genta-Fons, Lead Counsel, Legal Vice Presidency, the World Bank
Mary Kwar, Senior Technical Expert on Gender and Employment,
International Labour Office
Saadia Zahidi, Head, Women Leaders Programme, World Economic Forum

Moderator:

Abdul Sattar, Expert, member of the Social Forum

GENERAL DEBATE

5 p.m. - 6 p.m.

SESSION 3

PLENARY DISCUSSION: CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

Friday 4 August

10 a.m. - 1 p.m.

SESSION 4

PANEL: DISCUSSION OF THE DRAFT GUIDING PRINCIPLES “EXTREME POVERTY AND HUMAN RIGHTS: THE RIGHTS OF THE POOR” PREPARED BY THE AD HOC EXPERT GROUP ON THE NEED TO DEVELOP GUIDING PRINCIPLES ON THE IMPLEMENTATION OF EXISTING HUMAN RIGHTS NORMS AND STANDARDS IN THE CONTEXT OF THE FIGHT AGAINST EXTREME POVERTY

Members of the ad hoc expert group:

Yozo Yokota, Expert, member of the Sub-Commission

Commentators:

Thierry Viard, Executive Director, ATD Fourth World
Peter Prove, Office for International Affairs and Human Rights, Lutheran
World Federation

Moderator:

José Bengoa, Expert, member of the Social Forum

GENERAL DEBATE

3 p.m. - 5 p.m.

SESSION 5

PLENARY: VISION AND RECOMMENDATIONS FOR EXPERT ADVICE TO THE HUMAN RIGHTS COUNCIL: THE FUTURE OF THE SOCIAL FORUM

Moderator:

José Bengoa, Expert, Member of the Social Forum

PLENARY DISCUSSION

5 p.m. - 6 p.m.

CLOSURE OF THE SESSION

CHAIRPERSON’S CLOSING REMARKS

Annex III

COMPILATION OF INFORMATION - PREVIOUS SOCIAL FORUM SESSIONS

SF	Resolution/ decision	SF members present	Panels	Working papers and reports	Main issues discussed	Main recommendations	Follow-up
3 rd Session (21-22 July 2005) - “Poverty and Economic Growth challenges to human rights”	2004/8 ^a 2003/264 ^b 2004/217 ^c	Bengoa Chung Mbonu Motoc O'Connor Bossuyt Sattar	Panel 1: “The perspective of those living in poverty: Voices from around the world”; Panel 2: “Growth with accountability”; Panel 3: “Methods and instruments of accountability”.	WP submitted by José Bengoa (E/CN.4/Sub.2/SF/2005/3) Report of the Chairman-Rapporteur José Bengoa (E/CN.4/Sub.2/2005/21)	Principle of accountability - its role and implications - in the relationship between economic growth, poverty and human rights. - The meaningful participation of people in decisions affecting them and their empowerment.	- To consider means of enhancing active, full and meaningful participation of the poor in the process of formulating policies and strategies to attain the Millennium Development Goals.	General Assembly resolution 60/157 of 23 February 2006
2 nd Session (22-23 July 2004) - “Poverty, Rural Poverty and Human Rights”	2002/12 ^a 2003/107 ^b 2003/164 ^c	Alfredsson Bengoa Bíró Chen Kartashkin Mbonu Sattar	Panel 1: “Poverty and human rights: empowerment of people living in poverty”; Panel 2: “Rural poverty and extreme poverty; special groups”; Panel 3: “The role of human rights in the development of operational strategies to address poverty”; Panel 4: “Recommendations on elements for incorporating human rights into poverty reduction strategies”.	WP submitted by José Bengoa (E/CN.4/Sub.2/2004/44) Report of the Chairman-Rapporteur José Bengoa (E/CN.4/Sub.2/2004/26)	- The relationship between rural poverty and the rights of peasants and other rural communities. - Human rights in operational strategies to address poverty: discussion on governance mechanisms. - The challenge of extreme poverty in today's world.	- Poverty and extreme poverty must be addressed from a human rights perspective. - A renewed debate on the ways and means of making existing instruments on the rights of rural people more effective, in particular women, under international law.	General Assembly resolution 59/185 of 8 March 2005

SF	Resolution/ decision	SF members present	Panels	Working papers and reports	Main issues discussed	Main recommendations	Follow-up
1 st Session (2 August 2002): “The relationship between poverty and the right to food”	2001/24 ¹ 2002/106 ²	Bayour Bengoa Decaux Eide Kartashkin O’Connor Ogurtsov Sattar Warzazi Zerrougui	Panel A: “Globalization and Human Rights: challenges and opportunities in the new millennium”; Panel B: “The realities of hunger and PRS: experiences, views and visions”; Panel C: “Rural poverty reduction strategies and the right to food: what have we learned?”	Report of the Chairman-Rapporteur José Bengoa (E/CN.4/Sub.2/2002/18)	- Interrelationship between hunger and poverty. - Strategies that poverty needs to empower the poor for the realization of their rights, including the right to food. - The economic, political, social and cultural dimensions of the right to food.	- Adoption of a national strategy on the right to adequate food, taking into consideration also the realization of other rights (education, health, etc.). - Urgent need for more stakeholder participation (representatives of the poor and civil society organizations, in the decision-making process of national PRS.	

Abbreviations: SF, Social Forum; WP, working paper.

^a Resolution of the Sub-Commission.

^b Resolution of the Commission on Human Rights.

^c Decision of the Economic and Social Council.

Annex IV

LIST OF PARTICIPANTS

**THE SOCIAL FORUM
3 and 4 august 2006
Geneva**

LIST OF PARTICIPANTS

Members of the Human Rights Council

ALGERIA
ARGENTINA
BAHRAIN
BANGLADESH
ECUADOR
FINLAND
FRANCE
GERMANY
JAPAN
JORDAN
SRI LANKA
TUNISIA
ZAMBIA

States Members of the United Nations represented by observers

ANDORRA
BELGIUM
BHUTAN
BOSNIA AND HERZEGOVINA
BOTSWANA
BURUNDI
CHILE
CONGO
CÔTE D'IVOIRE
EL SALVADOR
ERITREA
ESTONIA

GUINEA
KAZAKHSTAN
LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA
NEPAL
PORTUGAL
SPAIN
TIMOR-LESTE
TOGO
TURKEY
UNITED STATES OF AMERICA

Non-member State represented by observers

HOLY SEE

Other observer

PALESTINE

United Nations

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR)
UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)
UNITED NATIONS POPULATION FUND (UNFPA)
UNITED NATIONS OFFICE AT GENEVA

United Nations specialized agencies

INTERNATIONAL LABOUR OFFICE (ILO)
INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM)
UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (UNESCO)
WORLD BANK
WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Intergovernmental organizations

AFRICAN UNION
INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION
LEAGUE OF ARAB STATES
INTERNATIONAL ORGANIZATION OF LA FRANCOPHONIE

Non-governmental organizations

General consultative status

ATD FOURTH WORLD

CONFERENCE OF NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN CONSULTATIVE
RELATIONSHIP WITH THE UNITED NATIONS

EUROPE - THIRD WORLD CENTRE

INTERNATIONAL CONFEDERATION OF FREE TRADE UNIONS

FRANCISCANS INTERNATIONAL

NEW HUMANITY

WORLD ECONOMIC FORUM

WORLD MUSLIM CONGRESS

WORLD ORGANISATION AGAINST TORTURE (OMCT)

ZONTA INTERNATIONAL

Special consultative status

ACTION INTERNATIONALE POUR LA PAIX ET LE DEVELOPPEMENT DANS
LA REGION DES GRANDS LACS

AFRICAN COMMISSION OF HEALTH AND HUMAN RIGHTS PROMOTERS

ALL INDIA WOMEN'S CONFERENCE

ARIGATO FOUNDATION

ASIAN INDIGENOUS AND TRIBAL PEOPLES NETWORK

ASSOCIATED COUNTRY WOMEN OF THE WORLD

COALITION AGAINST TRAFFICKING IN WOMEN

FEMMES AFRICA SOLIDARITE

INTER-AFRICAN COMMITTEE ON TRADITIONAL PRACTICES

INTERNATIONAL ASSOCIATION OF DEMOCRATIC LAWYERS

INTERNATIONAL FEDERATION OF UNIVERSITY WOMEN

INTERNATIONAL LEAGUE FOR THE RIGHTS AND LIBERATION OF PEOPLES

INTERNATIONAL SERVICE FOR HUMAN RIGHTS

LUTHERAN WORLD FEDERATION

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR THE DEVELOPMENT OF FREEDOM OF
EDUCATION (OIDEI)

PAN PACIFIC AND SOUTH EAST ASIA WOMEN'S ASSOCIATION

PAX ROMANA

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR PEACE AND FREEDOM

WORLD ALLIANCE OF YMCAS

WORLD UNION OF CATHOLIC WOMEN'S ORGANIZATIONS

WORLDWIDE ORGANIZATION FOR WOMEN

Roster status

COMMISSION TO STUDY THE ORGANIZATION OF PEACE

FRIEDRICH EBERT FOUNDATION

INTERNATIONAL FEDERATION OF RURAL ADULT CATHOLIC MOVEMENTS (FIMARC)

Other NGOs

EUROPE UNIE

JAGORI

NATIONAL UNION OF ERI

TREAN WOMEN

SWISS CAMPAIGN TO BAN LANDMINES

WESEF

Academics and others

CENTRO DE INVESTIGACIÓN EN MIGRACIONES

COLLEGE UNIVERSITAIRE HENRY DUNANT

HAWAI'I INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS

UNIVERSITY OF BERN

UNIVERSITY OF BIRMINGHAM
